

**التَّمْوِيلُ بِالمُشَارَكَةِ فيِ المَصَارِفِ الإِسْلاَمِيَّةِ**

*Financing by musharaka in Islamic banks*

|  |
| --- |
| **الدكتور: عبد القادر زيتوني** |
| الجامعة: حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر |
| *abdelkaderzitouni9@gmail.com* |

**ملخّص الدراسة:**

عُنيت الدراسة جُملةً بقراءة في حيثيات أسلوب المشاركة المصرفي. وعلى نحوٍ منهجي، تناولت الدراسة أوّلا بيان المراد بذلك الأسلوب وأصله وحكمه في الفقه الإسلامي، ثمّ عرّجت إلى عرض صوره العمليّة، وانتهت من ثمَّ إلى النّظر في المخاطر التي تكتنف المصارف لدى إعمالها له في أنشطتها وممارساتها التمويليّة والاستثماريّة، وإلى جملة السّبل والحلول التي يُمكن لتلك المصارف أن تلوذ بها للتخفيف من حدّة تلك المخاطر أو تجنّبها في الأصل.

**الكلمات المفتاحيّة:** مصارف، شركة، مشاركة، تمويل، استثمار.

* **مدخل تعرفيّ:**

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد،

فإنّ مما لا مراء فيه أن الإسلام قد اعتنى بقضية تثمير الأموال وتقليبها في أوجه الكسب المختلفة باعتبارها حاجة فطرية وضرورة شرعية ومصلحة للإنسانية. وهو في إحاطته بهذه المسألة لم يُعنَ بإلزام ملاّكي المدّخرات باتّباع سُبل أو طُرق معيّنة لاستثمار مدّخراتهم، بل جعل باب الاجتهاد مفتوحاً لابتكار أساليب تدور مع الحاجة العصرية حيث دارت- رعياً لحال العصر، والتفاتاً لخصوصية الزّمن-، حتّى يكون لكلِّ عصر أدواته الاستثماريّة القمينة بتلبية حاجات ورغبات الأفراد والمؤسّسات. ولعلّ صدور أئمّة الفقه الإسلامي عن ترحيب وقبولٍ للقاعدة الفقهية الأصلية التي تنصُّ على أن الأصل في المعاملات الإباحة هو خير دليل وشاهد على ذلك.

 ولا تزال المصارف الإسلاميّة، وهي الجارية على جادّة الإسلام أحكاماً وقواعدَ ومقاصد في إجراء المعاملات المالية، في سعيها نحو إخراج مال المدّخرين من ضِيق الإقراض الرّبوي، تنهل ممّا ساق وأقرّ الفكر المالي الإسلامي من أساليب وصيغ تمويليّة-استثماريّة، كما لا تفتأ تلك المؤسّسات تبحث حثيثاً ويوما ًبعد يوم عن كافّة السّبل الممكنة والوسائل المتاحة قصد ضمان رواج المال وثباته، ووضوحه وحفظه، والعدل في توزيعه.

ومن أصيل الأساليب الذي التفتت إليه تلك المؤسّسات في سعيها ذاك، فأسّست عليه بنيانها، واستحضرته -بحسبانه وسيلة تحقّق تلاقحاً أميناً بين رؤوس الأموال، وتُوجِد تكاملاً فعّالاً بين الأعمال والأموال، في إطار شرعي نظيف مبرّأ من الرّبا والرّيبة- في أكثر معاملاتها وأنشطتها التمويليّة الاستثماريّة، خصوصاً في الحقبة الأولى من حياتها فنعِمت به وحقّقت من ورائه مكاسب ومنافع جمّة، ما هو موسوم بأسلوب" المشاركة ".

ولماّ كانت الحياة الاقتصاديّة في تفاعلها الخاص تتمخّض كلّ ساعة عن جديد في أنماط التمويل والاستثمار وكانت الآلة الاجتهادية -الإسلاميّة- في مواكبة مستمرّة للواقع الاقتصادي وأسبابه الدّائرة، فإن أسلوب المشاركة عرف على مرّ العقود صوراً متجدّدة متعدّدة، شكّلت في مجموعها، وبحق، متنفساً ومفيضاً لإقامة نظام مصرفي متكامل يستوعب- استيعاباً رحيباً- جميع التطوّرات، ويستجيب لمختلف الحاجات. كما شهد وعاء المخاطر المحتفّة بتطبيقاته وتنزيلاته، هو الآخر، توسّعاً في المقابل.

اعتباراً بما تمهّد من قول، وفي سياق محاولة بيان جوهر الأدوات والأساليب التمويليّة التي سطّرها علماء الأمّة الأقدمون والتّابعون، والتي نحن عنها غافلون، فإنا نتساءل **عن المُراد بالمشاركة؟ وعن أشكالها وتطبيقاتها؟ وكذا طبيعة المخاطر التي تحتملها؟ وما إذا كانت ثمّة سُبل للتخفيف من حدّتها أو حتى تجنّبها؟**

* **أهداف البحث**:

 اعتباراً من جِدَّة أسلوب التمويل بالمشاركة في ذهنية أغلب أفراد المجتمع الجزائري، بما فيهم طلبتنا الأعزّاء، ومن التوجّه الجديد لمنظومتنا المصرفية. وانطلاقاً من انتظامه أبعاداً وشروطا ًوصوراً لم تألفها وتتعوّد عليها هذه الأخيرة، لهذا كلّه، تأتي هذه الورقة المتواضعة لتتناول بالوصف والبيان، هذا الأسلوب التمويلي الاستثماري مفهوماً وحُكماً شرعياً، ولتُعنى بعرض صوره التطبيقيّة -القديمة والحديثة-، ولتبحث في الوقت عينه المخاطر التي يحتملها والسّبل الممكنة لتخفيفها أو تلافيها حتى.

* **أقسام البحث:**

سعياً إلى أن يكون بحثنا مُتّسماً بالموضوعية والمنهجية، فقد ارتأينا تنظيم مضمُونه في ثلاث محاور توالت فيها الطُّروحات والأفكار على النّحو التالي:

**المحور الأوّل:** في معنى أسلوب المشاركة وتأصيله الشّرعي.

**المحور الثّاني:** الصور العملية لأسلوب التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلاميّة.

**المحور الثّالث:** مخاطر العمل بأسلوب المشاركة وسُبل تذليلها.

**المحور الأوّل: في معنى أسلوب المشاركة وتأصيله الشّرعي**

ممّا لا مراء فيه أن ثمّة تفاوتاً بين قُدرات ملاّكي الأموال العقلية واستعداداتهم الفطرية، إذ أن البعض بفطرته غير قادر على القيام باستثمار مدّخراته استثماراً مباشراً متمثّلاً في التجارة وما شاكلها، كما أن البعض الآخر وبسبب الإمكانات والقدرات وكمّية المدّخرات التي يحوزونها، عاجزون عن استثمار أموالهم على انفراد، وإنّما لا بدّ من خُلطاء -ذوي عقول متمكّنة- لتحقيق استثمار فعّال لما يمتلكونه.

اعتباراً من ذلك، وأملاً في تحقيق رفاهية شاملة لسائر أفراد المجتمع، أقرّ الإسلام جُملة من مسالك الاستثمار القائمة على خلط أرباب الأموال بين مدّخراتهم عند الاستثمار والدمج بينها لتحقيق تثمير أكبر ورفاهية أشمل لهم بصفة خاصّة، ولمجتمعاتهم بصفة عامّة، وتعد المشاركة واحدة من تلك المسالك.

 تُمثل المشاركة بإجماع الفقهاء أساس النّشاط الاستثماري في الإسلام، وأسلوباً من أساليب التوظيف التي يرتكز عليها نشاط وعمل المصارف الإسلاميّة. وهي تعني في عمُومها أن يشترك فرد أو مؤسّسة مالية (شركة أو مصرف أو دار مال.... الخ) بالمال والخبرة مع آخرين ممّن يرغبون في استثمار أموالهم بأنفسهم في إقامة وتشغيل مشروع إنتاجي ما يتشاركون في ملكيته كُلاً بقدر مساهمته في رأس ماله ويتحمّلون ما يترتّب عليه من حقوق والتزامات، ومن ربحٍ وخسارة ...الخ.

وعلى هذا الأساس، تعني المشاركة بالنسبة للمصرف الإسلامي مساهمته في رأس مال مشروع استثماري يترتّب عليه أن يُصبح شريكاً في ملكية المشروع الإنتاجي وشريكاً في إدارته والإشراف عليه، وشريكاً أيضاً في كلِّ ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنّسبة التي يُتفق عليها.

 وهي أسلوب استثماري يقوم على الأساس الفقهي للشّركة في الإسلام عامّة. والشّركة في الإسلام تقوم على تعاون بعض الأشخاص بأموالهم وعملهم في عمل إنتاجي مشروع لهم ربحه وعليهم خسارته. وهي مشروعة (أي الشّركة) بالكتاب والسنة والإجماع. وقد قسّمها الفقهاء إلى نوعين[[1]](#footnote-2):

**شركة أملاك**: وتعني اشتراك اثنين أو أكثر في عين مُلكت بإرثٍ أو وصيةٍ أو هبةٍ أو شراء، ونحو ذلك، سواء ثبت الاشتراك بفعل الشّريكين كما في الشّراء والهبة والوصية، أو بغير فعلهما كالإرث.

**شركة عقود**: وتعني تعاقد اثنين أو أكثر على الاشتراك في مالٍ أو عملٍ أو هما معاٍ، وما يتمخّض عن ذلك من ربحٍ أو خسارة. وهي الأخرى بدورها تنقسم إلى أنواع نعدّها على النّحو التالي:

* **شركة الأموال**: وتعني اشتراك شخصين أو أكثر في رأس مال بقصد استثماره والاتّجار فيه وتوزيع الرّبح بينهم بنسبة مساهمتهم في رأس المال، أمّا الخسارة فتوزّع عليهم بنسبة المساهمة. وترِد على قسمين:

**- شركة العنان (الشّركة العامّة)**: وهي أن يشترك اثنين بمالهما على أن يعملا فيه بأنفسهما والرّبح بينهما.

**- شركة المفاوضة (المشاركة المتساوية)**: تقوم على أساس التسوية أو المساواة التامّة بين الشركاء في كلِّ شيء وبصفة خاصّة في رأس المال وفي الرّبح وفي الإدارة، ومن ثمَّ يكون كلُّ شريك مفوّضاً عن الآخر في العمل برأيه دون الرّجوع إليه.

* **شركة الأبدان (الأعمال أو الصنائع):** وهي أن يشترك شخصين فيما يكسبان بأبدانهما، وذلك كاشتراك الخيّاطين والصبّاغين في تقبّل الأعمال على أن يكون الرّبح بينهما.
* **شركة الوجوه (الشراكة في السّمعة أو الذّمم):** وهي أن يشترك اثنان فأكثر ليس لهما مال ولهما وجاهة عند الناس وثقة بهما، في أن يشتريا في ذمّتهما تجارة بثمن مؤجّل، وما يربحانه يكون بينهما.

هذا، وتعد شركة العنان أقرب أنواع الشّركات إلى أنشطة المصارف الإسلاميّة، وللمنطلق الأساسي لنظام المشاركة فيها، وذلك لسببين، هما:

**🖜**طبيعة شركة العنان، والتي تقوم على اشتراك طرفين بأموالهما على أن يعملا فيها والرّبح بينهما، أو على أن يستقل (ينفرد) أحدهما بالعمل مقابل زيادة في نسبة ما يخصّه من ربح، ولا يشترط فيها تساوي المالين ولا اتّفاقهما في الجنس. وذلك ممّا يتّفق مع طبيعة العمل المصرفي، حيث يقوم المصرف بالمساهمة في المشروع القائم أو المزمع قيامه، مفوّضاً إلى شريكه الاضطلاع بكافّة المهام الاستثماريّة مُكتفياً هو بدور الرقابة العامّة والمتابعة الإجمالية.

**🖜**أن بقية أنواع الشّركات لا تتلاءم مع طبيعة الأعمال المصرفية إلاّ في الحالات النّادرة. فشركة الأبدان أجفى ما تكون عن العمل المصرفي لأنها تقوم في الغالب الأعم على الاشتراك بين أصحاب الحرف، وليس المصرف من ذلك في شيء. وأمّا شركة الوجوه فهي كذلك من البُعد عن الأعمال المصرفية بمكان، إذ أنها شراكة قائمة على أن يشتري كلٌ من الشّريكين بوجهه حيث لا مال لهما، ثم َّما ربحا فهو بينهما، بينما تقوم المصارف بالإتّجار في رؤوس أموال موجودة فعلاً قد تمَّ جمعها سلفاً، فلا تدخل حلبة الاستثمار مُعتمدة على الثّقة وحدها أو على رؤوس أموال ليس في يدها منها فتيل ولا قطمير، كما أنها لا ترتضي من شركائها ذلك. وأمّا شركة المفاوضة فهي الأخرى أنأى ما تكون عن أعمال المصارف لأنها تقوم على إطلاق يد كلٍ من الشّريكين في مال الآخر مع غيبته وحضوره، ومثل هذا الإطلاق لا مكان ولا موقع له في النشاط المصرفي.

ولئن كان الفقهاء قديماً قد صنّفوا الشّركات إلى شركة ملك وشركة عقد، مُعتمدين في ذلك على مدى توافر عُنصري المال والأعمال، فإن ثمّة تصنيفات حديثة للشّركات قائمة على اعتبار آخر، غير الذي رأيناه، يتمثّل في مدى قيام الشّركة على الخلط بين الأموال دون الأشخاص، أو الخلط بين الأموال والأشخاص معاً، وهذه الشّركات هي:

⮰**شركة المساهمة**: وهي شركة يكون رأسمالها مقسّماً لأسهم متساوية قابلة للتداول، ويكون كلُّ شريك مسؤولاً بمقدار حصّته في رأس المال.

⮰**شركة التضامن**: وهي شركة يكون رأسمالها مقسّماً لأسهم متساوية قابلة للتداول، ويكون أشخاصها مسؤولين عن أموالهم بصفتهم الشّخصية عند الخسارة في أموالهم الأخرى.

⮰**شركة التوصية البسيطة**: وهي شركة يُوصي أطرافها بأشخاص آخرين، وتقدّر ملكية الشرّكة بحصص كلِّ طرف وليس بالأسهم، والرّبح بالاتّفاق، والخسارة يتحمّلها المتضامنون بجميع أموالهم، أمّا الموصُون فلا يتحمّلون الخسارة إلاَّ بمقدار حصصهم.

⮰**شركة التوصية بالأسهم**: وهي تضمُّ شركاء موصون وشركاء متضامنون، ويكون الاكتتاب فيها بالأسهم، وفي حال الخسارة يسأل أطرافها عن جميع أموالهم.

⮰**شركة المحاصة**: وهي شركة تأخذ تعريف شركة العنان.

⮰**المشاركة المتناقصة**: تنبثق عن شركة العنان وتأخذ أحكامها.

**\* مشروعية المشاركة**: كما أشرنا سلفاً، فقد أكّد القرآن والسنّة والإجماع على مشروعية المشاركة. حيث أشارالقرآن الكريم إلى مشروعيتها في آيات توزيع الميراث، في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: 12]. وعلى الرّغم من أن الآية المذكورة تشير على وجه التحديد لمشروعية الملكية المشتركة في الميراث (أي شركة الملك)، إلاّ أنه يُمكن أن تشمل أيضاً شركة العقد.

وأمّا في السنّة المطهّرة،فيستدل على مشروعية هذا الأسلوب من قول النّبي صلّى الله عليه وسلّم: "إن الله يقول: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإن خانه خرجت من بينهما"(سنن أبو داوود 3/256). وفي حديث آخر بقوله: "يدُ الله على الشّريكين ما لم يَخُنْ أحدهما صحابَه، فإذا خان أحدهما صاحبَه رفعها عنهما" (أخرجه الدار قطني). وبالإضافة إلى الأدلّة من القرآن والسنّة، فقد أجمع عُلماء المسلمين على مشروعية الشّركة. ولقد انحصرت الخلافات في الآراء بينهم في بعض المسائل الفرعية.

**\* الشّروط الأساسيّة لشركة العقد:**

لكلِّ نوع من أنواع الشّركات شروط معيّنة يجب تحقّقها. وهذه الشّروط قد تكون محلَّ اتّفاق أو خلاف بين علماء الشّريعة. وسوف نركّز هاهنا على الشّروط المشتركة بين جميع أنواع شركات العقد.

**1. الأطراف المتعاقدة:** يجب أن يكون لدى جميع الشرّكاء أهلية التعاقد. أي أن يكونوا بالغين عاقلين. وهذا الشّرط لا يمنع كون أحد الطرفين غير مسلم أو مؤسّسة.

**2. نسبة تقاسم الأرباح بين الشّركاء:** يجب أن يُتّفق عليها في العقد في شكل نسبة شائعة في الأرباح وليس مبلغاً مقطوعاً أو نسبة من رأس المال. وهذا مهم جداً لتجنّب أيّ عُنصر من الغرر وإمكانية حدوث نزاع بين الشّركاء في المستقبل. ويوزع الربح بنسبة ما قدمه كل شريك في المال ولا يجوز اشتراط غير ذلك، وبهذا قال جمهور الفقهاء ‏كالشافعية والمالكية وابن حزم وزفر من الأحناف. وقد خالف في ذلك جمهورَ الأحنافُ والحنابلةُ فقالوا ‏بجواز التفاضل في توزيع الربح وإن تساوت الأموال. وقد أسس هؤلاء اجتهادهم على أن الربح يستحق ‏بالعمل كما يستحق بالمال، والعمل قد يختلف من شريك لآخر.

وفي حالة الخسارة فإنه يشترط أن تكون بحسب نسبة مساهمة كلِّ شريك في رأس مال الشّركة.

**3. رأس مال الشركة:** من حيث المبدأ ينبغي أن يكون رأس مال الشركة في شكل أصول نقدية. ومع ذلك يجوز باتفّاق الشّركاء الإسهام بأصول غير نقدية (عروض) بعد تقويمها بالنّقد لمعرفة مقدار حصّة كلِّ شريك.

**4. نشاط الشركة:** ينبغي أن تكون أنشطة الشّركة والأعمال التي يقوم بها الشّركاء متوافقة مع الشّريعة، وألاّ يكون الهدف منها أمرٌ محرّم.

**المحور الثّاني: الصور العملية لأسلوب التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلاميّة**

 يعدّ أسلوب المشاركة أسلوباً من أساليب التمويل والتوظيف التي يرتكز عليها نشاط المصارف الإسلاميّة - خصُوصاً من النّاحية النّظرية-. وهو أسلوب يرِدُ على صور تتعدّد بتعدّد غايات المصرف وإمكاناته وطبيعة المشروعات التي يتصل بها.

**أوّلاً 🖜 أسلوب التمويل بالمشاركة من مُختلف المنظُورات**

نبتدر هنا بالإشارة قبل الخوض في بيان الصور التطبيقيّة للمشاركة، إلى القول بأن هذا الأخير يعدُّ أسلوباً تمويلياً واستثمارياً مرناً للغاية، إذ في الوُسع تصنيفه من نواحٍ عدّة. فيُمكن تصنيفه على أساس مراحل نمو المشروع[[2]](#footnote-3)\*، كما يمكن تصنيفه على أساس استمراريّة التمويل، وعلى أساس الأنشطة الاقتصاديّة، وكذا وفقاً لاعتبار الشّكل القانوني للعملاء وأحجامهم (الشركة).....ووفق أسس أخرى نوضّحها في الشّكل أدناه.

**الشّكل رقم 01: التصنيفات الممكنة لأسلوب التمويل بالمشاركة**



**المصدر**: سيد الهواري، الاستثمار والتمويل بالمشاركة، مصر: مكتبة عين شمس، 1996، ص191.

**ثانياً 🖜 الصور التطبيقيّة لأسلوب التمويل بالمشاركة ومجالات إِعمالها**

بعد أن أدركنا أن أسلوب المشاركة قائم على الأساس الفقهي للشّركة، وأن لهذه الأخيرة أشكالاً عديدة، وأن شركة العنان بوصفها واحدة من تلك الأنواع هي أقرب وأنسب وأوفق أنواع الشّركات لأعمال المصارف الإسلاميّة. سنشير، فيما هو آت، إلى الصور التي يُمكن بها تطبيق أو تنزيل تمويلات المشاركة في المصارف الإسلاميّة، وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر باعتبار أن المجال لا يزال مفتوحا ومُتسعاً -على دوام واستمرار- لكلِّ ابتكار آخر، مادام محكوماً بإطار الشّرع وقواعده الكلّية.

**☜ المشاركة الثّابتة**: ومضمون هذه الصّورة أن يقوم المصرف الإسلامي بالمساهمة في تمويل جزء من رأس مال مشروع معيّن، فيصبح بذلك شريكاً في ملكية المشروع يساهم في إدارته والإشراف عليه، وله كافّة الحقوق وعليه كافّة الالتزامات المترتّبة على تلك الملكية، وله من الأرباح بقدر النسبة التي شارك بها[[3]](#footnote-4). وترِد هذه الصّورة التمويليّة عادة على وجهين:

\* مشاركة ثابتة (دائمة)، وفيها يشترك المصرف مع الشّريك دون تحديد المدّة. وتبقى المشاركة مستمرّة ما دامت الشّركة قائمة.

\* مشاركة ثابتة منتهية (مؤقّتة)، وفيها يشترك المصرف مع الشّريك لفترة زمنية معيّنة يتمّ في نهايتها تصفية الشّركة وحصول كل شريك على حصّته منها.

وتصلح هذه الصّورة بشكلٍ خاص للمشروعات المتوسّطة وطويلة الأجل والتي غالباً ما يرتبط نشاطها بالمجال الصّناعي والزّراعي. ولكن ما يُؤخذ على هذه الصيغة أنها تؤدّي إلى تجميد جزء من أموال المصرف المتاحة للاستثمار لفترة طويلة.

لذلك يتعيّن على المصرف أخذ الحيطة والحذر عند تحديد نسب الأموال التي تخصّصها لهذا النّوع من المشاركات[[4]](#footnote-5)\*، بحيث ينبغي أن تراعي ضرورة تناسب حجم تلك المشاركات مع طبيعة آجال الموارد الميسورة للمصرف وكذا ظروف العمل. وهي بشكل عام تتمُّ وفق الخطوات المبيّنة في الشّكل أدناه.

**الشّكل رقم 02: الخطوات العملية للمشاركة الثّابتة**



 **المصدر**: من إعداد الباحث.

**☜ المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك)**: وتقوم على المشاركة في رأس المال والنّاتج المحتمل، ولكن مع تخارج أحد الشّريكين تدريجياً عن طريق بيع حصّته للشريك الآخر، بحيث تؤول ملكية المشروع بالكامل بعد فترة إلى أحدهما[[5]](#footnote-6). أي أن هذه المعاملة تبدأ بشركة في أوّل الأمر، ثمّ البيع والشّراء بين الشّريكين (أنظر الشكل أدناه).

**الشّكل رقم 03: الخطوات العملية للمشاركة المتناقصة**



 **المصدر**: من إعداد الباحث.

لكن لا بدّ أن تكون الشّركة غير مُشترط فيها البيع والشّراء، وإنّما يَعِدُ الشّريك بذلك بوعد مُنفصلعن الشرّكة، وكذلك يكون البيع والشّراء بعقد منفصل عن الشّركة ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في ذلك.

وللإشارة فإن لفظالمتناقصة يكون من وجهة نظر المصرف (المموّل)، ويُطلق أحياناً المشاركة المنتهية بالتمليك من وجهـة نظر الشّريك (المتموّل).

هذا، وينزع إلى هذا النّوع من المشاركة كثيرٌ من المضاربين الذين لا يرغبون في استمرار مشاركة المصرف لهم، بل يودّون أن تؤول إليهم في النّهاية ملكية هذه المشروعات المشتركة، والتي غالباً ما تكون منتجة للدخول كالسيارات أو بعض الوحدات الإنتاجيّة في المصانع والمؤسّسات ونحوِ ذلك. فقد ترغب مثلاً شركة من الشّركات في أن تضيف إلى أعمالها وحدة كاملة لتصنيع نوع معيّن من السّلع، فيُمكن للمصرف عندئذٍ أن يتّفق مع هذه الشّركة على المشاركة في تمويل هذه الوحدة وتنظيم الإيرادات والمصاريف الخاصّة بهذه الوحدة بشكلٍ مستقل، ثمَّ يتّفق على تقسيم الرّبح بينهما، مع تجنيب جزء من الدخل يحتفظ به لتسديد ثمن هذه الوحدة، فيؤول الأمر إلى أن تنفرد هذه الشّركة بملكية هذه الوحدة في النّهاية. ويضاف إلى ذلك أن هذه الصّيغة لا تختص بقطاع أو بمجال دون الآخر، ولا يقتصر تطبيقها على المشروعات الجديدة وإنّما يُمكن إعمالها أيضاً على المشروعات القائمة، كما أنها لا تقف عند تمويل المشروعات ذات الآجال المتوسّطة، وإنما في الوُسع الاستفادة منها في التمويل طويل الأجل، فهذه الصيغة قد تستمر لمدّة طويلة تفوق الخمس سنوات، وذلك بعد فترة الإنشاء التي قد تصل مدّتها لوحدها الخمس سنوات[[6]](#footnote-7)\*[[7]](#footnote-8).

هذا، وترِد هذه الصيغة في حدّ ذاتها على صور وأشكال عديدة، كالمشاركة المتناقصة بتمويل مشروع قائم والمشاركة المتناقصة مع الاستصناع، والمشاركة المنتهية بالتمليك مع الإجارة.... وغير ذلك من الصور[[8]](#footnote-9). كما أن لها شروطاً شرعية وخطوات إجرائيّة، وقد لا يسعنا المقام هنا لأن نتناولها على نحوٍ من الإلمام والتفصيل[[9]](#footnote-10)\*.

وبالحديث عن المزايا فإنه ليس بخافٍ أن هذه الصّيغة تُسعف الشّريك على اقتناء الأصول الرّأسمالية اللاّزمة وعلى تملّكها في النهاية وفقاً لقدرته دون تحمّل أيّة أعباء أو التزامات إضافية. كما أن المصرف وهو يمارس هذا الأسلوب مع عملائه فإنه يمنحهم التعزيز والأمان والمساندة المالية والفنّية[[10]](#footnote-11)\*، بما يمكّنهم من اقتحام وارتياد بعض المجالات الاستثماريّة التي لا يستطيعون طرقَها بمفردهم[[11]](#footnote-12).

**☜ المشاركة على أساس صفقة معيّنة**: في هذه المشاركة يتقدّم العميل إلى المصرف برغبته في مشاركته له في تمويل صفقة معيّنة، كاستيراد كمّية من السّلع، أو تنفيذ عملية من عمليات المقاولات على أن يكون المصرف شريكاً في هذه الصفقة، ويقتسمان عائدها ربحاً كان أم خسارة، وفقاً لما يتّفقان عليه.

يناسب هذا النّوع مُعظم المجالات التي يمكن العمـل بها مع مختلف فئات القطاع التجاري من الأفراد أو الشّركات العامّة والخاصّة، ويستطيع المصرف نظراً لسَعَة ورحابة هذا المجال أن يختار عملاءه من مختلف هذه الفئات، وأن يوزّع عملياته على مختلف القطاعات، وشتّى المجالات تحقيقاً لتوزيع المخاطر ما أمكن، وتمكّناً من المراقبة المبنية على أساس المقارنة بين النّتائج التي أحرزها كلٌ من العملاء[[12]](#footnote-13).

ولكون أن هذا الأسلوب يصلح للعمليات قصيرة الأجل، فإنه يُحقّق للمصرف سرعة دوران رأس المال. غير أن تطبيق هذه الصّورة يُلقي على المصرف مسؤولية كبيرة في اختيار العملية المناسبة، والمتابعة إلى حين تصفية العملية ضماناً لنجاحها.

**☜ المشاركة في التشغيل**: في هذه الصّورة يقوم المصرف بتمويل رأس المال العامل، حيث يقدّم المصرف لصاحب المشروع التمويل اللاّزم لتشغيل مصنعه أو مزرعته لدورة إنتاجيّة واحدة.

تتمُّ هذه الصورة بأن يُكوّن المصرف والشريك (صاحب المشروع) شركة يؤجّر بمقتضاها الأخير مصنعه أو مزرعته بما عليها من معدّات ومنشآت للشّركة، ويُساهم الطرفان بنسب متفاوتة في التمويل، فيقدّم المصرف الجزء الأكبر من التمويل التشغيلي-قد تصل نسبته إلى 95%- وتدفع الشركة إيجاراً على المصنع أو المزرعة، ويُتّفق على طريقة الإدارة واقتسام الأرباح حتى نهاية الدورة التشغيليّة، حيث يحصل المصرف على حصّته التمويليّة التي دفعها ويحصل الشّريك على مزرعته أو مصنعه.

تُحقّق هذه الصّورة في حالة التوسّع في تطبيقها فوائد اقتصاديّة واجتماعيّة جمّة للمجتمع، حيث تُتيح قناة تمويليّة شرعية لقطاع إنتاجي عريض، ممّا يُثمر حل مشكلة السّيولة المؤقّتة اللاّزمة للدورة التشغيليّة[[13]](#footnote-14).

**☜ المشاركة على أساس الاستثمار المخصّص**: وفق هذه الصّورة يقوم المصرف بالإعلان عن فتح باب المشاركة للمتعاملين (المودعين) في مشروع مستقل، كإقامة مشروع إسكاني ما أو مشروع صناعي معيّن أو مشروع استصلاح وزراعة أرض أو عملية استيراديّة أو تصديريّة كبرى....الخ، ويقوم كلُّ من يرغب في المشاركة في هذه العملية بوضع (إيداع) مقدار ما يرغب من مساهمة في رأس مالها، ويكون للمصرف حصّته في رأس مال هذه العملية -والتي تقل أو تزيد تبعاً لطبيعة وحجم العملية ومدى مساهمة باقي الشّركاء في رأس المال- ويكون لهؤلاء الشّركاء وحدهم الملكية الكاملة للمشروع وما يترتّب على ذلك من حقوق والتزامات.

**ثالثاً 🖚 سياسات واجراءات التمويل بالمشاركة**

**أ) سياسة التمويل بالمشاركة:** إن سياسة التمويل بالمشاركة التي يُقرّرها مجلس إدارة المصرف لا بدّ أن توضّح للقائمين بالتنفيذ، عدداً من النقاط منها[[14]](#footnote-15):

- الأهداف المباشرة للتمويل الجاري (هل تحقّق عائد جاري أم ربح رأسمالي)، وأيّة تفضيلات لها معايير استرشاديّة عامّة.

- تفضيلات الشّكل القانوني للمشاركة، ومدى حتمية اختيار شكل معيّن.

- مدى المساعدات الفنّية التي يقدّمها المصرف لعملائه (في دراسة السوق، وفي النواحي الهندسية والمالية....).

- مرحلة النمو المفضّلة أو الواجبة للمشروع المشارك.

- حجم المشروع المشارك إذا كان ذلك ضرورياً.

- الحد الأدنى من الإمكانات الكامنة للنّمو.

- معايير الحكم على أخلاقيات أصحاب المشاريع المشاركة.

- أنواع الصناعات التي يمكن أن يقوم المصرف بتمويلها حسب مراحل نمو المصرف المختلفة.

- أولويّات أو مزيج السلع المطلوب تمويلها.

- الحد الأقصى للمشاركة، والمدد المرغوبة، ودرجة تفضيل المشاركة المتناقصة أو شروطها أو ظروفها.

**ب) إجراءات عملية التمويل بالمشاركة:**

يمكن توضيحها، ثمّ شرحها، من خلال الشّكل الموالي.

**الشّكل رقم 04: النظام التطبيقي لعملية التمويل بالمشاركة**



**المصدر**: سيد الهواري، الاستثمار والتمويل بالمشاركة، مصر: مكتبة عين شمس، 1996، ص246.

1) البحث عن الفرص وجذب العملاء: فيجب ألاّ يكتفي المصرف الإسلامي بلعب دور سلبي حيث ينتظر عملاءه -كما هو الحال بالنسبة للمصرف التقليدي-، بل لا بدّ له من البحث عن الفرص عن طريق إجراء الدراسات المكتبية والميدانيّة، وبالتقصّي عن العملاء والتعرّف على احتياجاتهم التمويليّة.

2) تسلّم الطلب: ينبغي على المصرف الإسلامي أن يقوم بتصميم طلب التمويل بالمشاركة، بحيث يحتوي جميع البيانات الأساسيّة التي تُسرّع من عملية التحليل وصناعة القرار.

3) الفرز المبدئي لطلبات التمويل المقدّمة من العملاء.

4) استكمال المستندات واستيفاء البيانات والقيام بالزيارات.

5) التحليل: وذلك من ناحية المخاطرة والرّبحية والتنمية.

6) التقييم السّابق: أي عمل تقدير للمنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة المصرف.

7) التفاوض: على ضوء التحليل والتقييم السّابق يتمُّ وضع تصوّرات للبدائل المختلفة الممكن التفاوض بشأنها لمقابلة احتياجات العميل وظروفه واحتياجات المصرف وأحواله. ويكون التفاوض عادة حول حجم التمويل، ومدّته، وحصّة المشاركة وترتيبات خدمة التمويل...إلخ.

8) اتّخاذ قرار التعاقد: فإذا تمَّ الاتّفاق، حينئذٍ تبدأ إجراءات التعاقد.

9) تنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة: وهنا يجب على المصرف وضع نظام للمتابعة الدورية، وإيضاح كيفية التصرّف في حالة تعثّر المشروع واحتياجه لأموال جديدة...إلخ.

10) استرداد الأموال: وذلك عند الاستحقاق. ويحصل بالكيفية التي تمَّ الاتفاق عليها.

11) التقييم اللاّحق وبنك المعلومات: فمن الضّروري تقييم عملية التمويل بالمشاركة التي تمّت لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعة قد تحقّقت، ومعرفة نقاط الضّعف لتلافيها مستقبلاً. ومن الواجب كذلك حفظ المعلومات في سجلاّت وملفات.

**المحور الثّالث: مخاطر العمل بأسلوب المشاركة وسُبل تذليلها**

تعدُّ المخاطر جزءاً من طبيعة الأنشطة الاقتصاديّة، وعاملاً لا ينفك عن المعاملات والمبادلات المالية وغير المالية. وممّا لا يخفى أن الفقه الإسلامي لا يبيح لربّ المال أن يكون في منأى عن مخاطر الاستثمار طالما أنه يستحق الرّبح. فكلُّ مالك ينبغي أن يتحمّل المخاطر طالما أنه يرغب في الاسترباح. ولماّ كان التمويل بالمشاركة مبنياً في الأصل على ذلك المبدأ الفقهي، حيث يُشارك المصرف الإسلامي في الأرباح والخسائر التي تقع، فإنه يتخرّج من ذلك أن المصرف في أخذه بهذا الأسلوب يكون عُرضة للمخاطرة. وقد تكون تلك المخاطرة متصلة بإدارته، وقد تأتي من الشّركة طالبة التمويل. واعتباراً من أن تعظيم الرّبح مرتبط أساساً بالقدرة على التحكّم في المخاطر، فإنه يقع على عاتق المصرف أخذ الترتيبات اللاّزمة لتخفيفها أو تلافيها إن كان ذلك ممكناً.

مع أن الهدف الأساسي لهذا المحور هو عرض جملة المخاطر التي يُسفر عنها العمل بأسلوب المشاركة، والطرق الكفيلة بتدنية آثارها السّلبية، فإنـّه قد يحسُن بنا قبل التطرّق إلى ذلك أن نقدّم بين أيديكم بياناً مختصراً عن المزايا التي يحتملها ذلك الأسلوب التمويلي سواء للمصارف ذاتها أو للأطراف ذات العلاقة.

**أوّلاً ☜ مزايا التمويل بأسلوب المشاركة**

**⮰ بالنسبة للمصارف الإسلاميّة**

- يُمكّن التمويل بالمشاركة المصرف من السيطرة الاقتصاديّة والقانونيّة على الشّركة أو المشروع طالب التمويل-من خلال حيازة أغلبية أسهم رأس المال-، وبالتالي يستطيع تصويب أوضاع الشرّكة أو المشروع وفق ما يراه مناسباً وبما يحقّق غايته المرجوّة. كما يُسهّل ذلك مهمّة المتابعة الاداريّة والمالية والمحاسبية لأعمال الشّركة المتموّلة.

- التمويل بالمشاركة دائم وعام. وحيث أنه دائم، أي طويل الأجل، فإنه يُتيح للمصرف الاسلامي- فضلاً عن الأرباح- الاحتفاظ بحصّتها في الاحتياطيّات المنظورة وغير المنظورة للشّركة، كما يُتيح له إمكانية الاستفادة من الأرباح الرأسمالية الحاصلة نتيجة ارتفاع قيمة بعض أصوله الثّابتة كالعقّارات مثلاً. وفي حالة بيع المصرف لأسهمه قبل تصفية الشّركة، فإن سعر الأسهم يأخذ في الاعتبار هذه الحقوق. وأمّا عن كونه عاماً (أي يُطرق به مختلف المجالات)، فإن ذلك يسمح للمصرف بشراء وتملّك أسهم في شركات تمارس أنشطة مختلفة، وهذا يحقّق له التوازن في معدل الرّبح، ويجنّبه الخسائر المرتفعة في حالة الاقتصار على تمويل نشاط محدّد[[15]](#footnote-16).

- تنويع الحافظة الاستثماريّة للمصرف من ناحية القطاعات والآجال (فالمصرف لا يستثمر في مشرع أو شركة وحيدة بل يُشارك في عدّة شركات في نفس الوقت).

- تحقيق عوائد أكبر-مقارنة بصيغ المداينات، من مرابحة وسلم واستصناع.... - جرّاء الاستثمار المباشر.

- يُتيح أسلوب التمويل بالمشاركة المتناقصة فرصة الدخول في مشروعات متوسّطة وطويلة الأجل، مع عدم تجميد رأس المال المستثمر لمدّة طويلة.

- يمكّن هذا الأسلوب المصارف من التكيّف والتلاؤم المستمر مع التغيّرات الهيكليّة للاقتصاد بطريقة عضوية.

- اعتباراً من أن هذا الأسلوب يتيح للمصرف حق التدخّل في إدارة المشروع، فإن مشكلة التباين في المعلومات تتضاءل كما أن إمكانية انخفاض الخطر المعنوي تكون واردة، لأن العميل سوف يقوم باستثماره بنفسه.

**⮰ بالنسبة لأصحاب المشروعات**

- علاقة المصرف مع الشّريك هي علاقة تقوم على الحرص المتبادل والتناصح المستمر لتحقيق المصلحة المشتركة. ويكون المصرف ايجابياً لحرصه على نجاح العملية الاستثماريّة، وتمتدُّ هذه الايجابيّة للشريك نفسه الذي يحرص على نجاح العملية ويبذل الجهد والفكر والوقت.

- يزيد أسلوب المشاركة من قدرة المشروعات الصّغيرة على التقدّم والنّمو، ويُقلّل من احتمالات فشلها، وذلك بسبب الدّعم الفنّي والمالي والتسويقي والإداري الذي يقدّمه المصرف له[[16]](#footnote-17)\*، حيث يغطّي هذا الدّعم كثيراً من جوانب النّقص في المشروع.

- تمكّن صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك من تمليك من لا يملك، وتمتاز بوجود الحافز الذي يربط بين الإيراد وسرعة امتلاك المشروع المنتج للدخل[[17]](#footnote-18). كما تحقّق رغبة الشّريك المتخارج أيضاً في الحصول على عائد مناسب مشروع، وعدمالدخول في مشاركة دائمة قد لا تناسبه.

- يسمح أسلوب المشاركة بخفض نفقات الإنتاج بسبب إلغاء الفائدة على رأس المال وتجنّب دفع بعض التكاليف فضلاً عن عدم تحمّل الخسارة بشكلٍ كامل عند حدوثها. وهذا الأمر يحفزّه على العمل أكثر للحصول على أعلى مردودية ما دام نصيبه يتوقّف عليها.

- القدرة على تفتيت المخاطر: فطول مدة المشروع يسمح بتوزيع المخاطر عبر عمر المشروع، والحصول من ثمَّ على عوائد أفضل.

- ومن العوائد التي تجنيها المشروعات من خلال أسلوب الشراكة السّمعة التجارية نتيجة دخول المصرفكمساهم في المشروع -وطبعا لا يساهم المصرف إلاّ في مشروع يعتقد أن فرص نجاحه عالية-. وتتحسّن السّمعة أكثر إذا كانت سمعة المموّل نفسه أفضل. [[18]](#footnote-19)

**⮰ بالنسبة للمجتمع والاقتصاد**

- عدالة توزيع الدخل: فاختيار المصرف الإسلامي للمشروعات سواء على المستوى الاستراتيجي (مجموعة من المشروعات) أم على المستوى التشغيلي (مشروع واحد) يمكن أن يساهم في إعادة توزيع الدخل، وذلك بزيادة قاعدة الملاّك، حيث تعود الأرباح إلى قاعدة عريضة من أفراد المجتمع-تراكم الثّروة بشكل غير مخل للتوازن-.

- أسلوب التمويل بالمشاركة هو أسلوب حتمي للتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة باعتبار أن العائد المتحقّق لا ينتج إلاّ من استثمار إنتاجي وتنمية حقيقيّة -بسبب اهتمام المموّلين بكيفية ومجال استخدام الأموال، وبنوعية المشروعات وجودتها ومدى أولويتها-، ممّا يساهم في الحد من التضخّم، فضلاً عن تخفيض تكاليف الانتاج وبالتالي سعر المنتج النهائي.

- يُسهم هذا الأسلوب في تحقيق درجة أعلى من التوظيف والتشغيل: وذلك إمّا عن طريق توسيع الطّاقة الإنتاجيّة للمشروعات القائمة أو عن طريق تأسيس مشروعات جديدة. وفي كلا الاتّجاهين سيؤدّي ذلك إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي يُتيح إمكانية لتحقيق التوظيف الكامل، ما يعني استغلالاً أكبر للموارد المتاحة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

- يضمن التعاون المتبادل والانسجام التام والتفاعل المستمر- المثمر- بين عناصر الإنتاج، كما أنه يضمن المساهمة الإيجابيّة لرأس المال في الإنتاج (المساهمة في النّشاط الإنتاجي الحقيقي) إلى جانب العمل، ويُوجِد تكاملاً فعّالاً بينهما.

- دعم الاستثمار التنموي وتوسيع الطاقة الإنتاجيّة للاقتصاد بإقامة مشاريع جديدة أو توفير إمكانيات التوسّع في المشاريع القائمة.

- يُساعد أسلوب التمويل بالمشاركة في الحد من سيطرة رأس المال بإتاحة الفرصة أمام الآلاف للحصول على التمويل الميسّر[[19]](#footnote-20)-مصدر لدوران الثّروة في الاقتصاد-، الأمر الذي يُتيح الفرصة لخلق منظّمين جدد، ويُمكِّن من توظيف القدرات الكامنة لدى المنظّمين الفقراء خصُوصاً.

- تضمن صيغة المشاركة حسن تخصيص موارد المجتمع المالية، فالمصرف إذ يشارك بخبرته وعلمه يحفظ ثروة المجتمع من التبديد نتيجة عدم توافر الفرد المشارك على المتطلّبات العلمية والإمكانات الفنّية التي تحميه في ممارسة عمله.

**ثانياً ☜ مخاطر التمويل بأسلوب المشاركة**

عموماً، يجد الباحث في هذا المجال أنه يمكن تصنيف جملة المخاطر المنبعثة عن أسلوب التمويل بالمشاركة ضمن خمسة مصادر هي:[[20]](#footnote-21)

🖚**مخاطر إدارة المصرف ذاته**: وهي على نحوٍ من الاختصار تشمل ما يلي،

**- مصادر الأموال المستثمرة**: فإذا كان المصرف ا لإسلامي يدخل في مشاركات اعتماداً على الودائع صغيرة الحجم المتحرّكة، فإن طبيعة الأموال هذه تُلقي ضغوطاً على عمليات التمويل تلك، ولا سيما للآجال الطويلة نسبياً، حيث يتطلّب الأمر إمّا تقليل حجم المشاركات أو تقليل المدد، وهو ما يحدُّ من حرّية المصرف نسبياً في اختيار المشروعات الأكثر ربحاً، والعكس صحيح.

**- الأهداف المباشرة للاستثمار:** فإذا كان المصرف الإسلامي يهدف من وراء التمويل بالمشاركة إلى أن يُحقّق عائداً جارياً لاعتبارات متعلّقة بالسيولة التي يُريدها، فإن ذلك يضطرّه للتخلّص من المشروعات التي لا تحقّق عائداً جارياً، ولو كانت تحوي أملاً في زيادة قيمتها بعد فترة زمنية معيّنة (عندما تستقر الصناعة أو الشّركة أو السّلعة في السّوق).

**- الشّكل القانوني لعملية المشاركة**: من المعروف أن عملية المشاركة يمكن أن تكون مشاركة على أساس حصص قابلة للبيع في السّوق أو حصص غير قابلة للبيع. ومن المعلوم أيضاً أنه كلّما كانت الحصص قابلة للبيع قلّت المخاطر.

**- مستوى كفاءة الكوادر بالمصرف**: فمخاطر التمويل بالمشاركة يمكن أن تقلَّ إذا كانت كوادر المصرف على درجة من المهارة والخبرة سواء في التعرّف على فرص المشاركات، أم في التخطيط الاستراتيجي لاستخدامات الأموال، أو في اختيار المشروعات أم في مفاوضات المشاركة.

**- المساعدات الفنّية المقدّمة من المصرف**: فالمصرف لديه كفاءات فنّية متميّزة في تخصّصات مختلفة، ويستطيع بها أن يقدّم لعمليه -طالب التمويل بالمشاركة- عدّة مساعدات فنّية: في مجال دراسة السّوق، وأساليب التسويق ..... ومن البديهي أن قيام المصرف بذلك يُقلّل بدرجة كبيرة مخاطر التمويل بأسلوب المشاركة.

**- الاختيار والتقييم لعمليات المشاركة**: فكثير من مخاطر عمليات المشاركة قد تنتج ن عدم الدقّة في تقييم المشروعات أو في اختيارها أو في تحديد أفضل البدائل التي يستمر عليها المشروع (من حيث المواد الخام، أو المرحلة الفنّية أو مرحلة البيع والتوزيع..).

**- المتابعة والتقييم الدوري**: فترك المشروعات المموّلة دون تقييم لأدائها يعدُّ مصدراً من مصادر الخطر. إذ تشير الوقائع إلى أن العديد من المصارف الإسلاميّة واجهت خسائر محقّقة لنقصٍ في معدّل المتابعة، ولضعف معايير التقييم.

**🖚 المخاطر النّاتجة عن المنشأة المشاركة**: ومنها نصطفي،

**- الشّكل القانوني للمنشأة المشاركة**: فمن المعروف أن تمويل المنشأة الفردية أكثر مخاطرة من الشّركة المساهمة، ذلك أن نجاح المنشأة الفردية يتوقّف على صاحبها ومديرها، فإذا مرض أو توفّي فإن الأعمال غالباً ما تتوقّف. وما يُقال عن المنشأة الفردية أيضاً يُقال عن شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة.

**- مرحلة النّمو للمنشأة المشاركة**: ويتعلّق الأمر هنا خصُوصا بمرحلة بذرة رأس المال، إذ تنطوي هذه المرحلة على أقصى درجة من المخاطرة، وكثيرا ما تتهرّب منها المصارف-يدعوها المتخصّصون بمرحلة التهرّب التمويلي-.

**- حجم المنشأة**: فمخاطـر التمويل بالمشاركة تزداد إذا كان حجم الشركة أقلَّ من الحجم الأمثل، أو كان حجم الشّركة كبيراً جداً بحيث تصبح الشّركة معه قابلة للإدارة.

**🖚 مخاطر إدارة المنشأة محل المشاركة:** وتشمل،

**- صفة رئيس المنشأة:** يتجه الفكر الاداري التقليدي إلى القول بأن مخاطر تمويل شركة يملكها ويُديرها مؤسّسها الأصلي-مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة- أقلَّ من تمويل شركة اشتراها مالك جديد، أو يُديرها مدير بمرتّب.

**- طموح رئيس المنشأة**: فطموح المؤسّس صاحب الفكرة أو مدير المشروع لا بدّ وأن يكون متّسقاً مع طموح المصرف فالمؤسّس الذي هدفه الحصول على أمواله في المرحلة الأولى الخطرة جداً لا يُريد أن يشاركه أحد بعد ذلك في مشروعه سيخلق كثيراً من المشاكل إذا فكّر المصرف في الاستفادة من فرص متاحة.

**- القدرة الفعّالة لرئيس المنشأة**: فقدرات المؤسّس وكفاءته تعتبر من أكبر مصادر المخاطر، حيث أنه ليس من الضّروري أن يكون صاحب الفكرة الجيّدة مُديراً ناجحاً لها، ومن المعروف أيضا أن صاحب الفكرة الجيّدة رجل أفكار يستطيع أن يتعامل مع فكرته حتى مرحلة معيّنة، ولكن مرحلة التوسّع تحمل معها مشكلات من نوع جديد. ومن المعروف في الإدارة أيضاً أن القدرات الواجب توافرها في المدير تختلف باختلاف حجم المشروع، فالمشروع الصّغير يحتاج إلى قدرة فنّية أكثر من القدرة الإداريّة، أمّا المشروع الكبير فيحتاج إلى أن يتوافر في المدير حتماً قدرة إدارية أكبر من القدرة الفنّية. ونجاح المدير في المرحلة الأولى لا يعني بالضّرورة أنه سيكون ناجحاً في المرحلة التي تليها عندما يكبر المشروع. فقد أظهرت دراسات عديدة فشل المنشآت بسبب عدم استيعاب رئيسها للمعطيات الجديدة في الظّروف الجديدة.

**- أخلاقيات رئيس المنشأة وإمكانية الاعتماد عليه**: فالأخلاقيات الضّعيفة أكبر مصدر للمخاطر التي يتعرّض لها أيُّ مموّل (بما في ذلك المصرف). ومن أمثلة تلك الأخلاقيات: الاستعداد للتزوير وتغيير الحقائق، اخفاء الحقائق الماضية التي لو عرفت لغيّرت مجرى الموضوع ابتداءً....

**- تكامل خبرات هيئة الإدارة**: فيشير الفكر الإداري المعاصر إلى أن عدداً من المخاطر لا بدّ وأن ينشأ لـو كان هناك ازدواج في التخصّصات أو نقص في بعضها.

**- طريقة إدارة المنشأة**: فالمنشآت إذا أُدِيرت بطريقة جيّدة تكون أهدافها واضحة ومرتبطة بالأهداف العليا، وخططها الفرعية مرتبطة بالأهداف الفرعية، ولا تكون أهدافها الفرعية متروكة على الشيوع، بل يُحدّد لكلِّ منصب إداري رئيسي أهداف تتكامل مع بعضها، وبديهي أن منشآت بمثل هذه المثابة جديرة بالنجاح.

**🖚 مخاطر سوق المنشأة:** ومنها نذكر،

- **طبيعة الصناعة**: فالصناعات التكنولوجيّة كما هو معلوم أكثر مخاطرة من صناعات الإسكان أو المأكولات.

- **اتّجاهات الصناعة**: تؤثّر السّياسات المالية الحكومية في اتّجاهات الصناعة من خلال التأثير على حركة الاستيراد بالمنع أو بالتخصيص. كما يمكن أن تتأثّر الصناعة نتيجة قيام الحكومة بتنفيذ مشروعات كبيرة منافسة للمشروع، أو بقيام المصرف المركزي بمنع تمويل مشروعات معيّنة وتحديد شروط للتمويل...ونحو ذلك من أساليب التدخّل الحكومي بالقوانين والقرارات واللّوائح. وبطبيعة الحال فإنه إذا كانت هذه السياسات مستقرّة، فإن المخاطر ستكون أقلَّ بالضّرورة، والعكس صحيح.

- **طبيعة السلعة (شعبية/كمالية/مهنية)**: فالسّلع الشعبية مخاطرها أقلُّ من السّلع الكمالية لا سيما في أوقات الكساد.

**- السلع المنافسة والبديلة**: فتمويل شركة تتعامل في سلع ليس لها سلع منافسة أو بديلة -كقاعدة عامّة- أقلُّ خطورة من تمويل سلع لها ما ينافسها أو يحلُّ محلّها.

**🖚 مخاطر مرتبطة بعملية التمويل ذاتها:** وتشمل،

**- حجم المشاركة المطلوبة:** فالمشاركة إذا كانت صغيرة أو هامشية فإن المصرف الإسلامي لن يستطيع أن يكون ذا تأثير قوي في سياسات الشّريك. وإذا كانت كبيرة فإن حجمها يُلقي على عاتق المصرف مسؤولية كبيرة في إدارة الشّركة.

**- طول مدّة المشاركة**: فمدّة تمويل بذرة رأس المال يجب أن تكون طويلة إلى الفترة التي يمكن أن تظهر فيها الأرباح وبالتالي إذا قصُرت هذه المدّة عمّا هو مطلوب فإن حجم المخاطر سيزداد. ولكن إذا كان طول المدّة مطلوباً فإنه ينبغي أن يأخذ في الاعتبار احتياجات العميل، ولكن ليس كما يراها العميل فقط، وإنّما أيضا من منظور راحة استرداد الأموال عند تحقيق أرباح مستقرّة.

**- إمكانية بيع حصّة المشاركة**: فكلّما قلّت فرصة بيع حصّة المشاركة، كانت مخاطر التمويل أكبر.

وزيادة على ما سبق ذكره، فإن ثمّة أشكال أخرى للمخاطر يمكن أن تنجم عن التطبيقات العملية لهذا الأسلوب التمويلي، وقد نجلب من ذلك ما يلي:

- عدم وجود مطلب الضّمان (أي ضمان مخاطرة تآكل رأس المال)[[21]](#footnote-22).

- وجود عقبات قانونيّة، حيث تعتبر القوانين الوضعية أن الدخل الناتج عن العمل خاضع لضريبة الدخل مع أنه مخصّص

لبناء رأس المال. كما أن معظم القوانين السّارية في البلاد الإسلاميّة لا تعترف بإلزاميـّة الاتّفاق على نقل الملكية المعلّق على شرط المستقبل[[22]](#footnote-23).

- عدم مسك الشريك لسجلاّت منتظمة وأصولية تعكس الوضع المالي للشّركة.

- ارتفاع تكاليف التشغيل والإدارة خصوصاً إذا احتاج تنفيذ المشروع إلى درجة عالية من الخبرة الفنّية أو المؤهّلات العلمية مثلما هو الحال في المشاريع ذات الطّبيعة الخاصّة (كمشاريع المصارف الإسلاميّة) والتي تُقدم أعمالها على اختصاصات متنوّعة، وتحتاج عملية المراقبة لتسيير أعمالها والضّبط لمصاريفها وإيراداتها، إلى متابعة مستمرّة من أجهزة متخصّصة[[23]](#footnote-24).

- ثمّة أيضا تلك المخاطر النّاتجة عن تقلبات أسعار موجودات المشاركة (بسبب تقلّبات أسعار الصّرف).

- ولا ننسى هنا المخاطر النّاجمة عن البيئة القانونيّة والإشرافيّة، إذ قد لا يسمح المصرف المركزي بتملّك المصرف الإسلامي محل عقد المشاركة (مثل العقارات)، وقد يضع قيوداً على مشاركات هذا الأخير في رؤوس أموال الشّركات. يُضاف إلى ذلك طول إجراءات التنفيذ والتقاضي التي تستغرق وقتاً طويلاً لتحصيل حقوق المصرف.

- وهناك أيضا مخاطر تسليم رأس المال للشّريك وانخفاض مساهمته في المشاركة[[24]](#footnote-25).

**ثالثاً ☜ سُبل مُقترحة لتقليل مخاطر التمويل بالمشاركة**

اعتباراً ممّا سبق بيانة من مخاطر مُحتملة يمكن أن تنبعث عن العمل بأسلوب التمويل بالمشاركة، فإن جُملة الحلول التي سنسوقها هنا ستكون مُرتبطة -في الغالب- بنوع الخطر المحتمل وقوعه:

- وضع خطّة للتوفيق بين استحقاقات المصادر واستحقاقات الاستخدامات، بما يساعد على تلافي خطر عدم ملاءمة موارد المصرف الإسلامي لاحتياجات المشروعات المتموّلة وفق أسلوب المشاركة. أو العمل على تهيئة موارد تمويليّة أكثر ملاءمة لتطبيق ذلك الأسلوب التمويلي، وذلك من خلال:

* العناية بالدور الإعلامي لتوعية المودعين بطبيعتها الاستثماريّة فتعمل وفق ذلك على تغيير الأنماط السّلوكية لأولئك المودعين لخلق طبقة جديدة منهم ممّن لم يتعوّدوا على التعامل مع المصارف التقليديّة.
* العمل على نشر وبث المفاهيم والأهداف والمقاصد المختلفة للمنهج الاسلامي للادّخار والاستثمار.
* العمل على إعادة صياغة أنظمة الودائع الحالية بما يساهم في جذب الودائع والمدّخرات التي تخدم الهدف الاستثماري طويل الأجل (أي التركيز على الحسابات الاستثماريّة المجمّدة لفترات طويلة نسبياً)، وابتكار أدوات وأساليب جديدة تلائم الاحتياجات المتطوّرة للمدّخرين وتساعد على بناء ودائع مستقرّة يمكن توجيهها إلى المشروعات طويلة المدى[[25]](#footnote-26). وربما يكون من الأفضل تشجيع أصحاب الحسابات الاستثماريّة ربط إيداعاتهم بمشروعات معيّنة، بحيث لا يتمّ تصفية تلك الحسابات إلاّ بعد الانتهاء من تلك المشروعات.

- **إنشاء وحدة بحوث اقتصاديّة (بُنية بحثية)**: تضطلع هذه الوحدة بدور أساسي داعم، قائم على مراقبة متغيّرات البيئة التشغيليّة والاقتصاديّة المؤثّرة على أنشطة وأعمال المصرف على الصّعيدين المحلّي والدولي وبشكلٍ مستمر، يرتكز على توفير المعلومة الاقتصاديّة الرّصينة في الوقت المناسب، مع متابعة التطوّرات الاقتصاديّة والتقلّبات التي قد تطرأ على بيئة الأعمال، وذلك من خلال توفير مجموعة من الدراسات الفنّية والتقارير وقواعد البيانات المحدثة (تحتوي على عشرات المتغيّرات والمؤشّرات الاحصائيّة المركّبة[[26]](#footnote-27)\* المرتبطة بالبلد المعني والدول المحيطة) التي تعمل كأداة داعمة لآلية اتّخاذ القرار في المصرف الإسلامي. هذا إلى جانب توفير الأدوات والبيانات اللاّزمة لضمان إنجاز الدراسات والأبحاث السّوقية التي تعدّها المصارف لغرض تطوير أعمالها واستشراف آفاق الاستثمار في قطاعات اقتصاديّة بعينها أو تلبية للمتطلّبات الرّقابية المختلفة.

- **دراسة واختيار العملية الملائمة بكفاءة**: يمثّل حُسن دراسة واختيار المشروعـات الملائمة التي تتوافر لها أكبر فرص النجاح من الضّمانات الأساسيّة التي يقوى بها المصرف الإسلامي على مواجهة المخاطر الاستثماريّة والحد منها. وللقيام على ذلك أتمَّ القيام، فإن على المصرف أن يُتقن استخدام الأساليب العلمية للتنبّؤ بكفاءة المشروع واحتمالات الرّبح. وإدارة هذه الدراسات بأساليب متقدّمة فنّياً ورياضياً.

- العمل على إنشاء معاهد ومراكز علمية متخصّصة تهتمُّ بتخريج وتدريب العمالة الملائمة للنّشاط الاستثماري: حيث تعمل هذه المعاهد على توفير واعتماد مناهج علمية وعملية للتعليم والتدريب، تساعد على تفريخ نوعية من الكوادر ذات المهارة في التعرّف على فرص المشاركات، وعلى التخطيط الاستراتيجي لاستخدامات الأموال، واختيار المشروعات وإجراء المفاوضات.

- **اختيار الشّريك الملائم**: وذلك من خلال التركيز على توافر الصفات والخصائص المتوافقة مع طبيعـة أسلوب الشراكـة، ومـن ذلك: الأمانة والالتزام بالسلوك الاجتماعي والمهني القويم، الكفاءة الفنّية والإداريّة[[27]](#footnote-28)\*(أي توفّر الخبرة[[28]](#footnote-29)\*العملية اللاّزمة في إدارة المشروع المراد الاستثمار فيه، وهذه الخبرة تختلف باختلاف المشروع) لتنفيذ وإدارة العمليات الاستثماريّة، الكفاءة المالية (ومعنى ذلك ألاّ يكون العميل المستثمر مُعسراً أو مديناً بصورة تُخلُّ بقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية للمصرف[[29]](#footnote-30)، أي حصّة المصرف من رأس المال والرّبح إن تحقّق).

- **إنشاء إدارات المتابعة**: تتولّى هذه الإدارات متابعة كل المشاركات من لحظة التصديق على المشروع حتّى تصفيته وبمتابعة الإجراءات القانونيّة وصياغة العقد وتحديد الهيكل الإداري بالمشاركة مع الشّريك، وتعيين مندوب للزيارات الميدانيّة، وتحليل النتائج الشّهرية، بالإضافة إلى تزويد إدارة الدراسات بنتائج التجارب والانحرافات التي وقعت. وفي حالة تعرّض بعض هذه المشاريع إلى عُسر تتولّى الإدارة المتابعة تعديل الخطّة الموضوعة حسب معايشتها لوقائع المشروع ومشاكله، وقد تقوم بتمديد فترة السّداد بشروط جيّدة، أو القيام بزيادة رأس المال لإحداث إنعاش للمشروع في حالات خاصّة[[30]](#footnote-31). هذا، وينبغي تكثيف عملية المتابعة، وجعل الرّقابة على المشاريع مستمرّة ومتواصلة، بما يضمن الاستغلال الأمثل لها، ويجعل احتمال الخسارة فيها أقلّ بقدرٍ كبير.

ومع الإقرار بأن هذا الإجراء مُكلف للغاية[[31]](#footnote-32)\* فإنه في المقابل هو إجراء لازم لحفظ حقوق المصرف ولتأمين الاستمراريّة والتوسّع في الاستثمار في الأنشطة المفيدة للمجتمع (الأنشطة الاستثماريّة المنتجة).

- **توفير الحماية القانونيّة الملائمة**: فأسلوب المشاركة ومن على شاكلته من الأساليب، بحاجة إلى تشريعات وقوانين تنظّم التعامل به، وتحمي المصرف من تحايل المتعاملين غير الملتزمين وتقلّل من مستوى المخاطر التي يمكن أن تتعرّض لها استثماراته معهم.[[32]](#footnote-33)

- **تهيئة مناخ استثماري مواتٍ بصفة عامّة والحفاظ عليه**: إن جني ثمار الاستثمار لا يقتضي وضع إطار سياساتي تمكيني يُنشئ قواعد واضحة -غير قابلة للنقض والطمس- وشفّافة لدخول المستثمرين وتيسير أعمالهم فحسب، بل يتطلّب أيضاً أنظمة ملائمة لتقليل أيّة مخاطر مرتبطة بالاستثمار. مثل هذه الأنظمة تحتاج إلى تغطية مجالات سياساتية تتجاوز سياسات الاستثمار في حدِّ ذاتها، مثل التجارة والضّرائب[[33]](#footnote-34)\*والملكية الفكرية والمنافسة وتنظيم سوق العمل والسياسات البيئيّة والوصول إلى الأراضي[[34]](#footnote-35)، وسائر العوامل التي تُصبغ على الاقتصاد المحلّي صبغة الدّيناميكية والشّفافية.

- تشجيع وتنمية أسواق رأس المال الثّانوي ومروّجي الاستثمار، ورفع العوائق عن سوق الأوراق المالية خصوصاً العوائق التي تجعلها سوقاً للمُقامرة، ممّا يحقّق مخرجاً للاستثمار المصرفي الإسلامي (بيع حصّة المشاركة). ويُمكن ترتيب أقسام خاصّة بالمصارف الإسلاميّة للقيام بهذه العملية إذا ما تخلّفت أسواق الأوراق المالية، تقوم ببيع وشراء صكوك المصارف الإسلاميّة من داخل هذه المصارف وبين بعضها البعض.[[35]](#footnote-36)

- **أبحاث المخاطر**: تحتاج المصارف الإسلاميّة في تعاملاتها في السّوق إلى معرفة دقيقة عن أحوال العملاء الشّخصية والاجتماعيّة والأخلاقيّة والمالية قبل التعاقد. وإلى إدارة تتخصّص في الحصول على هذه المعلومات وتقصّيها وتخزينها في شبكة من المعلومات الإلكترونيّة لتتمكّن من اللّجوء إليها بسرعة.

- الاعتناء بالتنمية الإداريّة في المشروعات التي يساهم في تمويلها المصرف، خاصّة وقد أثبتت الدراسات أن 93.1% من أسباب فشل المشروعات الجديدة مردّها سوء الإدارة وعدم كفاءتها.[[36]](#footnote-37)

- تنويع الاستثمارات بالمشاركة بحيث تعكس تفضيلات السيولة من ناحية، والأرباح الرّأسمالية من ناحية أخرى. وممّا قد يساعد على تحقيق التنويع، الدراسة الإحصائيّة والتحليليّة للبيانات، إذ يقلّل ذلك من الهيكل الكلّي لمخاطر التمويل بالمشاركة.

- تولّي الدور الفاعل أو الأكبر في إدارة المشروع. ونعني بذلك وجود المصرف كطرف أصيل في اتّخاذ القرارات وفي إدارة المشروع أو الشركة والتحكّم عن قرب في توظيف الأموال في المشروعات.

- ومن أجل تخفيض مخاطر الشّكل القانوني، فإنه على المصرف توزيع مشاركاته حسب مختلف الأشكال القانونيّة، فلا يتخلّف عن تمويل الحرفيين الصّغار، وفي الوقت ذاته لا يجعل مُعظم مشاركاته معهم.

- وقد يكون من المرغوب في سبيل توسيع حصّة التمويل بالمشاركة أن يقتطع المصرف الإسلامي من أرباحه السّنوية احتياطياً لتعويض الخسائر.

- تجزئة دفع حصّة المصرف في تمويل المشاركة، واشتراطه بألاّ يقلَّ رأس مال الشّريك في المشاركة عن حدٍ معيّن للحصول على التمويل.

- تكييف العلاقة مع البنك المركزي بخصوص قيد المساهمة في رأس مال الشّركات.

 ومع أن السّبل الممكنة لتخفيف أو تلافي المخاطر المتولّدة عن أسلوب التمويل بالمشاركة لا تنتهي في الحقيقة عند الحد الذي عرضناه، فإنه ومراعاة لما يُمليه المقام، فإننا سنكتفي بالقدر المعروض، وإن كنّا نرى أن أخذ المصارف بما ذكرنا من سُبل وحلول، هو كفيل بتفتيت جزء كبير ممّا يُحدق بها من مخاطر جرّاء إعمالها لذلك الأسلوب في أنشطتها وعملياتها.

**الخاتمة:**

 عُنيت الدراسة جُملةً بقراءة في حيثيات أسلوب المشاركة المصرفي. وعلى نحو منهجي، تناولت الدراسة أوّلاً بيان المراد بذلك الأسلوب وأصله وحكمه في الفقه الإسلامي، ثم عرّجت إلى عرض صوره العملية، وانتهت من ثمَّ إلى النظر في المخاطر التي تكتنف المصارف لدى إعمالها له في أنشطتها وممارساتها التمويليّة والاستثماريّة، وإلى جملة السّبل والحلول التي يمكن لتلك المصارف أن تلوذ بها للتخفيف من حدة تلك المخاطر أو تجنّبها في الأصل. واعتباراً من أن هذه الورقة لا تعدو في حقيقة الأمر إلاّ أن تكون جلباً أو عرضاً لجوانب موضوع تناولته المدوّنات الفقهية والاقتصاديّة ببيانٍ وافٍ وضافٍ، فإن الانتهاء إلى القول بأن ثمّة نتائج تمخّضت عن عملية البحث والتقصّي يبدو أمراً ليس في محلّه -في نظرنا- وإنّما الصّواب هو أن نتجه إلى تقديم ملخّص لما عُرض من مفاهيم وطرُوحات، وهذا مضمونه:

- المشاركة هي أسلوب تمويلي/استثماري يقوم على الأساس الفقهي للشّركة في الإسلام. وهي تعني من ناحية العمل المصرفي، مساهمة المصرف في رأس مال مشروع استثماري، يترتّب عليه أن يُصبح المصرف شريكاً في ملكية المشروع الإنتاجي وشريكاً في إدارته والإشراف عليه، وشريكاً أيضاً في كلِّ ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنّسبة التي يُتّفق عليها. وهي أقرب ما تكون في الفقه الإسلامي إلى شركة العنان. كما أنها مشروعة بالكتاب والسنّة والإجماع.

- يعدُّ أسلوب المشاركة أسلوباً تمويلياً واستثمارياً مرناً للغاية، إذ في الوُسع تصنيفه من نواحٍ عدّة. فيُمكن تصنيفه على أساس مراحل نمو المشروع، كما يمكن تصنيفه على أساس استمرارية التمويل، وعلى أساس الأنشطة الاقتصادية، وكذا وفقاً لاعتبار الشّكل القانوني للعملاء وأحجامهم (الشركة)، وأيضاً على أساس الحالة التمويليّة للمنشأة.

- تتعدّد طرائق إعمال أسلوب المشاركة في العمل المصرفي. فنجد من ذلك شكل المشاركة الثّابتة بقسميها الدّائم والمؤقّت، والمشاركة المنتهية بالتمليك بصورها العديدة، كما نجد أيضاً شكل المشاركة على أساس صفقة معيّنة، والمشاركة في التشغيل، إضافة إلى المشاركة على أساس الاستثمار المخصّص.

- يعتبر أسلوب المشاركة أسلوباً تمويلياً واستثمارياً تنموياً بامتياز، إذ يُحقّق للمجتمع والاقتصاد منافع اقتصاديّة واجتماعيّة هذا فضلاً عن المزايا المالية والفنّية التي يضمنها للمصرف وشركاءه من المستثمرين.

- كغيره من أساليب التمويل والاستثمار الإسلاميّة، يحتمل أسلوب المشاركة عدداً من المخاطر، منها ما هو متّصل بإدارة المصرف الإسلامي، ومنها ما هو متأتّي من الشّركة طالبة التمويل.

- ثمّة سُبل عديدة وكثيرة يُمكن للمصارف الإسلاميّة أن تلوذ بها للتخفيف من جملة المخاطر التي تنجم عن عملها وفق أسلوب المشاركة سواء من النّاحية المالية أو الإداريّة أو الفنّية أو القانونيّة أو السياسيّة.

هذا، وإن كان ثمّة توصيات نسوقها في هذا المقام، فإن غاية ما نُوصي به ونرجوه هو تمكين هذا الأسلوب التمويلي وتنزيله في نظامنا المالي والمصرفي، لأنه وببساطة سيقدّم لنا، لا محالة، حلاً جذرياً لإشكال التمويل، وسيعزّز بشكلٍ هائل ثقافة تنظيم المشروعات والأعمال الخاصّة في الاقتصاد الجزائري، ولو أنه يكفينا عبرة ما تشهده آليات التمويل الجماعي من إقبال وانتشار واسع في كثيرٍ من دول العالم منذ زمن.

وعلى العمُوم، أملنا في الله كبير في أن يأتي ذلك اليوم الأغر الذي يلقى فيه أسلوب المشاركة -وغيره من أساليب التمويل والاستثمار الإسلاميّة- القبول والإقبال العام، من لدن الأفراد والمؤسّسات، وما ذلك على الله بعزيز.

**قائمة المصادر والمراجع**

**أ 🖜 الكتب:**

- ابن رشد، "**بداية المجتهد ونهاية المقتصد**"، بيروت: دار المعرفة، الطبعة السّادسة، الجزء الثّاني، 1982.

- سامي إبراهيم السويلم، "**التمويل بالمشاركة دروس من التجربة الأمريكيّة**"، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، 1997.

- سامي حسن أحمد حمود، "**صيغ التمويل الإسلامي، مزايا وعقبات كل صيغة ودورها في التنمية**"، ورقة بحثية ضمن كتاب:" ندوة اسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر"، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1992.

- سمير عبد الحميد رضوان، "**أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصاديّة ودراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلاميّة**"، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

-سيد الهواري، "**الاستثمار والتمويل بالمشاركة**"، مصر: مكتبة عين شمس، 1996.

- شحادة موسى عبد العزيز، "**تجربة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار في مجال الصيرفة الإسلاميّة**"، ورقة بحثية مقدّمة إلى ندوة الصناعة المصرفية الإسلاميّة، الاسكندريّة، 2000.

- طارق الله خان وحبيب أحمد، "**إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدّة 2003.

- عبد الحميد محمود البعلي، "**أدوات الاستثمار في المصارف الإسلاميّة**"، الكويت: الديوان الأميري، دون تاريخ، دون طبعة.

- عبد الرحمن يسرى أحمد، "**دراسات في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعية**"، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1973.

- عبد العزيز الخياط، "**الشّركات في الشريعة الإسلاميّة والقانون الوضعي**"، عمان: دار البشير، الطبعة الرابعة، الجزء الثّاني، 1994.

- عز الدين خوجة، "**أدوات الاستثمار الإسلامي**"، تونس: مصرف الزيتونة، 2014.

-فوزي عطوي، "**علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشريعة الإسلاميّة**"، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.

- محمد عمر شابرا، "**نحو نظام نقدي عادل**"، عمان: دار البشير، الطبعة الأولى، 1990.

- محمد محمود المكاوي "**التمويل المصرفي الاسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة**"، المنصورة: المكتبة العصرية، 2009.

- محمد محمود المكاوي، "**التمويل المصرفي التقليدي- الاسلامي: المنهج العلمي لاتّخاذ القرار**"، المنصورة: المكتبة العصرية، 2010.

- محمود الأنصاري وآخرون، "**البنوك الإسلاميّة**"، مصر: الأهرام الاقتصادي، 1988.

- مصطفى كمال الطايل، "**البنوك الإسلاميّة المنهج والتطبيق**" المنصورة: دار الوفاء، الطبعة الأولى، 1990.

- مصطفى كمال الطايل، "**القرار الاستثماري في البنوك الإسلاميّة**"، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

- يوسف كمال محمد،" **المصرفية الإسلاميّة الأزمة والمخرج**"، القاهرة: مكتبة الوفاء، الطبعة الثّانية، 1996.

**ب 🖜 الأطروحات والرسائل**

- محمد عبد المنعم أبو زيد، "**النّشاط الاستثماري في المصارف الإسلاميّة ومعوّقاته مع الإشارة إلى تجربة المصارف الإسلاميّة في مصر**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندريّة، 1991.

**ج 🖜 المجلات**

- قطب مصطفى سانو، "**المشاركة المتناقصة وضوابطها الشّرعية**"، مجلّة مجمّع الفقه الإسلامي، العدد الخامس عشر، الجزء الأوّل، 2004.

- مجلّة مجمّع الفقه الإسلامي، العدد الخامس عشر، الجزء الأوّل، 2004.

**د 🖜 أوراق بحثية**

- حسين سعيد، **"مخاطر ومشكلات تطبيق صيغة المشاركة**"، ورقة بحثية مقدمة لندوة البركة السّابعة والثّلاثون للاقتصاد الإسلامي، جدّة 2016.

- عادل سالم محمد الصغير، "**أشكال التمويل بالمشاركة التي تجريها المصارف الإسلاميّة**"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلاميّة، طرابلس، ليبيا، 2008.

- عاشور عبد الجواد عبد الحميد، "**التمويل بالمشاركة في المؤسسات المالية الإسلاميّة**"، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الرّابع عشر للمؤسّسات المالية الإسلاميّة، كلّية القانون والشّريعة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005.

- عصام عبد الهادي أبو النصر، "**تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة والمتناقصة في التمويلات المصرفية**"، ورقة بحثية مقدّمة للمؤتمر الرّابع للهيئات الشّرعية للمؤسّسات المالية الإسلاميّة، البحرين، 2004.

- محمد سويلم، "**مشكلة الاستثمارات في البنوك الإسلاميّة**"، ورقة بحثية مقدّمة للمؤتمر العلمي السنوي الثّالث بعنوان- المنهج الاقتصادي في الإسلام بين الفكر والتطبيق-، القاهرة، المجلّد الثّاني، 1983.

**هــ 🖜 التقارير**

-الأونكتاد، "**تقرير الاستثمار العالمي: نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار**"، نيويورك، 2012.

1. أنظر كلاً من:

- ابن رشد، "**بداية المجتهد ونهاية المقتصد**"، بيروت: دار المعرفة، الطبعة السّادسة، الجزء الثّاني، 1982، ص254- 255.

- عبد العزيز الخياط، "**الشّركات في الشريعة الإسلاميّة والقانون الوضعي**"، عمان: دار البشير، الطبعة الرابعة، الجزء الثّاني، 1994، ص22- 49.

- عبد الحميد محمود البعلي، "**أدوات الاستثمار في المصارف الإسلاميّة**"، الكويت: الديوان الأميري، دون تاريخ، دون طبعة، ص160- 164.

- سمير عبد الحميد رضوان، "**أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصاديّة ودراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلاميّة**"، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص237- 241. [↑](#footnote-ref-2)
2. \*يمكن تعداد مراحل نمو المشروعات والتمويل الذي تتطلّبه عادة، على النحو التالي:

- بذرة رأس المال (تمويل المرحلة الأولى) وذلك لبداية المشروع.

- تمويل النمو أو تمويل المرحلة الثّانية للمشروع، أو تمويل الشركات المستقرّة في بداية مراحل النّمو.

- الكوبري التمويلي: وهو التمويل الذي يُقدّم للشركات في المراحل السّابقة لطرح الأسهم على الجمهور، ويستمر حتى بيع الأسهم للجمهور، ولا يتعدّى هذا التمويل السنة الواحدة.

- تمويل التوسّع، أي تمويل الشركات النّاجحة التي ترغب في إضافة طاقات إنتاجية أو خطوط إنتاج جديدة.

- تمويل المشروعات التابعة الجديدة: حيث تستخدم الأموال في تلبية متطلبات مشروع تابع جديد سواء كان ذلك في شكل إدارة مستقلّة أم في شكل شركة تابعة لها كيان قانوني مستقل.

- الإنعاش التمويلي: حيث يتمّ تمويل الشركات ذات الأداء الحدي، أو الأداء الضعيف، والذي يمكن أن يتحسّن نتيجة التغذية برأس مال جديد. [↑](#footnote-ref-3)
3. عز الدين خوجة، "**أدوات الاستثمار الإسلامي**"، تونس: مصرف الزيتونة، 2014، ص104، بتصرف. وللتوسّع أكثر أنظر: مصطفى كمال الطايل، "**البنوك الإسلاميّة المنهج والتطبيق**" المنصورة: دار الوفاء، الطبعة الأولى، 1990، ص92. [↑](#footnote-ref-4)
4. \*فأيُّ ظرف طارئ عام (سياسي أو اقتصادي) أو خاص (كعدم توزيع أرباح مجزية على المودعين) قمين بتغيير الصّورة، واندفاع المودعين إلى طلب الودائع تحت الطلب عند استحقاقها. [↑](#footnote-ref-5)
5. للتوسّع أنظر: قطب مصطفى سانو، "**المشاركة المتناقصة وضوابطها الشّرعية**"، مجلّة مجمّع الفقه الإسلامي، العدد الخامس عشر، الجزء الأوّل، 2004، ص519- 521. [↑](#footnote-ref-6)
6. \*يعتمد ذلك على فترة استرداد رأس المال والأرباح. [↑](#footnote-ref-7)
7. عصام عبد الهادي أبو النصر، "**تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة والمتناقصة في التمويلات المصرفية**"، ورقة بحثية مقدّمة للمؤتمر الرّابع للهيئات الشّرعية للمؤسّسات المالية الإسلاميّة، البحرين، 2004، ص14- 15، بتصرّف. [↑](#footnote-ref-8)
8. للتوسّع حول هذه الصور وأخرى أنظر: عادل سالم محمد الصغير، "**أشكال التمويل بالمشاركة التي تجريها المصارف الإسلاميّة**"، ورقة بحثية مقدّمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلاميّة، طرابلس، ليبيا، 2008، ص30- 32. [↑](#footnote-ref-9)
9. \*أنظر في هذا بحوث موضوع المشاركة المتناقصة: مجلّة مجمّع الفقه الإسلامي، العدد الخامس عشر، الجزء الأوّل، 2004، ص383-611. [↑](#footnote-ref-10)
10. \*ففي البنك الإسلامي للتنمية مثلاً تتخذ المساعدة الفنّية شكل منحة أو قرض يُمنح لتمويل المهام ذات الصّلة بالمشاريع (كدراسة الجدوى والتصميم والإشراف على التنفيذ) والمهام ذات الطّابع الاستثماري (كتحديد السياسات، ووضع الخطط القطاعيّة، وتعزيز القدرات المؤسّسية، وإجراء البحوث ...الخ). [↑](#footnote-ref-11)
11. فوزي عطوي، "**علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشريعة الإسلاميّة**"، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص588. [↑](#footnote-ref-12)
12. مصطفى كمال الطايل، "**القرار الاستثماري في البنوك الإسلاميّة**"، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص193- 194، بتصرف. [↑](#footnote-ref-13)
13. محمد عبد المنعم أبو زيد، "**النّشاط الاستثماري في المصارف الإسلاميّة ومعوّقاته مع الإشارة إلى تجربة المصارف الإسلاميّة في مصر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندريّة، 1991، ص232-233. [↑](#footnote-ref-14)
14. سيد الهواري، "**الاستثمار والتمويل بالمشاركة**"، مصر: مكتبة عين شمس، 1996، ص243- 244، بتصرّف. [↑](#footnote-ref-15)
15. عاشور عبد الجواد عبد الحميد، "**التمويل بالمشاركة في المؤسسات المالية الإسلاميّة**"، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الرّابع عشر للمؤسّسات المالية الإسلاميّة، كلّية القانون والشّريعة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص1170، بتصرف. [↑](#footnote-ref-16)
16. \* لقد لاحظ كثير من الباحثين أن الدّعم العملي الذي يقدّمه المموّل (المصرف) قد يكون أكثر قيمة من الدّعم المالي. [↑](#footnote-ref-17)
17. سامي حسن أحمد حمود، "**صيغ التمويل الإسلامي، مزايا وعقبات كل صيغة ودورها في التنمية**"، ورقة بحثية ضمن كتاب:" ندوة اسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر"، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1992، ص207، بتصرف. [↑](#footnote-ref-18)
18. سامي إبراهيم السويلم، "**التمويل بالمشاركة دروس من التجربة الأمريكيّة**"، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، 1997، ص13. [↑](#footnote-ref-19)
19. محمود الأنصاري وآخرون، "**البنوك الإسلامية**"، مصر: الأهرام الاقتصادي، 1988، ص89. [↑](#footnote-ref-20)
20. سيد الهواري، "**الاستثمار والتمويل بالمشاركة**"، مرجع سبق ذكره، ص199- 230، بتصرّف. [↑](#footnote-ref-21)
21. طارق الله خان وحبيب أحمد، "**إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003، ص70 بتصرّف. [↑](#footnote-ref-22)
22. سامي حسن أحمد حمود، "**صيغ التمويل الإسلامي، مزايا وعقبات كل صيغة ودورها في التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص209. [↑](#footnote-ref-23)
23. شحادة موسى عبد العزيز، "**تجربة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار في مجال الصيرفة الإسلاميّة**"، ورقة بحثية مقدّمة إلى ندوة الصّناعة المصرفية الإسلاميّة، الاسكندريّة، 2000، ص24. [↑](#footnote-ref-24)
24. حسين سعيد، "**مخاطر ومشكلات تطبيق صيغة المشاركة"**، ورقة بحثية مقدّمة لندوة البركة السّابعة والثلاثون للاقتصاد الإسلامي، جدّة، 2016 ص338. [↑](#footnote-ref-25)
25. محمد عبد المنعم أبو زيد، "**النّشاط الاستثماري في المصارف الإسلاميّة ومعوقاته مع الإشارة إلى تجربة المصارف الإسلاميّة في مصر**"، مرجع سبق ذكره ص250. [↑](#footnote-ref-26)
26. \*معلومات سليمة عن أحوال السّوق داخلياً وخارجياً، والموارد المتاحة للاستخدام، والواردات بغرض إنشاء مشروعات إنتاج لسلع جديدة، والقطاعات الصّناعية النّاجحة، وعن مناخ الاستثمار سياسياً واجتماعياً، وعن سياسات الدولة النّقدية والمالية، وعن ظروف الاقتصاد العالمي وأسعار الصرفوموازين المدفوعات.........وهلمّ جرّا ممّا يتصلبذلك. [↑](#footnote-ref-27)
27. \*فهناك بعض الدراسات أشارت إلى جملة من الخصائص والصّفات التي يتوجّب توافرها في المدير النّاجح، ومنها: القدرة على القيادة، المقدرة على اتّخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب وتنفيذه بإحكام. للتوسّع أنظر: عبد الرحمن يسرى أحمد، "**دراسات في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعية**"، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1973، ص216- 218. [↑](#footnote-ref-28)
28. \*والمقصود بالخبرة عمق الدراسة، والإلمام بمجال النّشاط الذي يعمل فيه، ويطلب التمويل من أجله. والخبرة يُستدلُّ عليها من خلال الوظائف والمناصب السّابقة التي شغلها العميل وسجل أعمال خلال فترة كافية، والمؤهّلات التي حصل عليها. [↑](#footnote-ref-29)
29. للتوسّع أكثر أنظر: محمد عبد المنعم أبو زيد، "**نحو تطوير لنظام المضاربة في المصارف الإسلاميّة**"، مرجع سبق ذكره، ص218- 239. [↑](#footnote-ref-30)
30. للتوسّع أكثر أنظر كلاً من: عابدين أحمد سلامة، "**واقع التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلاميّة العاملة في السودان**"، ورقة بحثية ضمن كتاب:" ندوة اسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر"، مرجع سبق ذكره، ص262. محمد محمود المكاوي، "**التمويل المصرفي التقليدي-الاسلامي: المنهج العلمي لاتّخاذ القرار**" المنصورة: المكتبة العصرية، 2010، ص303. محمد محمود المكاوي "التمويل المصرفي الاسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة"، المنصورة: المكتبة العصرية 2009، ص214- 2017. [↑](#footnote-ref-31)
31. \*قولاً مجملاً، فإن المصارف الإسلاميّة تتكبّد عادة نظير تقويم طلبات المشاركة ومتابعة المشروع ونحو ذلك، تكاليف أعلى ممّا تتحملّه المصارف التقليديّة، ما يجعلها في موقف ضعفٍ أمامها. ولكن ذلك يُمكن تعويضه تعويضاً كافياً من زيادة العائد من مُقترضي الدرجة الأولى والمقترضين المتميّزين، وتحسين صحّة النّظام المالي واستقراره، وزيادة المنافع التي يجنيها المجتمع من ذلك كتحسين المعيشة، والعدالة الاقتصاديّة والاجتماعية. أنظر: محمد عمر شابرا، "**نحو نظام نقدي عادل**" عمان: دار البشير، الطبعة الأولى، 1990، ص119. [↑](#footnote-ref-32)
32. للتوسّع أكثر حول النقاط التي يتوجّب أن يتضمنها ذلك التشريع أنظر: محمد عبد المنعم أبو زيد، "**نحو تطوير لنظام المضاربة في المصارف الإسلاميّة**"، مرجع سبق ذكره، ص257. [↑](#footnote-ref-33)
33. \*ففي المجمل، فإنه إذا كانت معدلات الضرائب مُعتدلة، تمكّن أصحاب الدخل لا من إرضاء الحكومة وحسب، بل إرضاء ضمائرهم أيضاً، دون يخفضوا بالضّرورة من الحصيلة الإجمالية للضّرائب التي تجنيها الحكومة. [↑](#footnote-ref-34)
34. الأونكتاد، "**تقرير الاستثمار العالمي: نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار**"، نيويورك، 2012، ص13، بتصرف. [↑](#footnote-ref-35)
35. يوسف كمال محمد،" **المصرفية الإسلاميّة الأزمة والمخرج**"، القاهرة: مكتبة الوفاء، الطبعة الثّانية، 1996، ص132. [↑](#footnote-ref-36)
36. محمد سويلم، "**مشكلة الاستثمارات في البنوك الإسلاميّة**"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثالث بعنوان- المنهج الاقتصادي في الإسلام بين الفكر والتطبيق-، القاهرة، المجلّد الثّاني، 1983، ص255- 256. [↑](#footnote-ref-37)